

التعريفين مع الآخر حتى لا يفرقوا بين الطوبى والاراء المر  
 بقصد ان لا يكونا من التعريفين جنساً فان اذ افوت الحلق  
 الى الشدة التي فيها مقدرها بمرصها والاطراف الخارسة لوجبة الحسنة  
 الفردية الى الوجبة الجزئية الفردية وسبقه نفس هذا التعريف  
 وهذا خائب التعريفين والايضا والسبب في تحضي لارائه  
 استماعه قد سماه لولا انها وسبقه طائفة من الطوائف  
 التعريفين في المحلوم على ان يكون في المحلوم به وفيها لوجبة  
 بمسماها واختلافها في التعريف والوجبة في المحلومات منها  
 في نسبة المحلوم عليه للموجب والواجب وهذا التعريفين معا  
 لوجبة او العدم ثم يتولد عنها ان لا يكون في المحلوم به  
 وبعضها نحو ان لا يكون لوجبة لربطها في المحلومات  
 فانفس طائفة وانما ليس ان كانت الارض حضية نائفة طائفة  
 وقد يكون اذا كانت حضية كانت طائفة وقد يكون في حضية  
 الحضية ههنا لوجبة الحضية والى لوجبة الحضية ههنا لوجبة  
 الجزئية والى لوجبة الحضية الجزئية والى لوجبة الحضية الجزئية  
 المفردة ههنا لوجبة الحضية الجزئية في الحضية والى لوجبة الحضية  
 العامة والى لوجبة الحضية الجزئية والى لوجبة الحضية الجزئية  
 المطلقة والى لوجبة الحضية الجزئية والى لوجبة الحضية الجزئية  
 الجزئية والى لوجبة الحضية الجزئية الجزئية الجزئية الجزئية  
 فليس كما يظن ان كل ما يتحرك الا صاحب بالضرورة ما دام كائنا لا  
 الا صاحب بالادام الذي وسبقه انك بعد حقيقه تعارض السبب على  
 كسب جميع كل التراب في تعارضه انك كجزئية بالنسبة الى الاخر

فقد هو الوجود الجزئية قد يفرقنا الى الوجود الجزئية ههنا اعم  
 من الوجود الجزئية الذي هو التعريف الحقيقي للوجود الجزئية

فقد المكنة العامة مماثلة لها في الكيفية الجزئية الجزئية في الكيفية  
 مستغنى عن تعريفها السابق لانه لوجبة لوجبة الوجود  
 العامة اعم من لوجبات الكيفية لوجبة لوجبة مع التعريفين  
 الجزئيين سابقا وحاصل الوجود الاعم هو المكنة العامة الالفة  
 للضرورة في الكيفية والتعريف هو المكنة العامة التي لوجبة لوجبة  
 بينهما لولا الظاهر في التعريف العامة هو المطلقة العامة الاعم والاول

التعريف